L.M.D

مدخل للعلوم القانونية

نظرية القانون

بين التقليد والحداثة

الدكتور عجة الجيلالي

دار الخلدونية

الفَهرس

لعنـــــاويـــــــــن	الصفحة
الفهرس	05
فهرس الأشكال والجداول	25
المختصرات	27
مقـــدمـــــــة	29
الباب الأول: المدخل النظري لنظرية القانون	31
الفصل الأول: تعريف القانون	33
المبحث الأول: التعريف اللغوي للقانون	34
المطلب الأول: وصف القانون من حيث اللغة	38
المطلب الثاني: وصف القانون من حيث المعتقد	40
المبحث الثاني: التعريف الاصطلاحي لعلم القانون	41
المطلب الأول: التعريف الاصطلاحي للقانون	41
المطلب الثاني: تكييف القانون	54
الفرع الأول: مناقشة فرضيات تكييف القانون	54
الفقرة الأولى: اعتبار القانون علم	54
الفقرة الثانية: اعتبار القانون فن	64
أولاً: حسن اختيار المصطلح	64
ثانياً: الترتيب المنطقي لفقرات القاعدة القانونية	65
ثالثاً: اختراع بعض القوالب القانونية لحسن تنظيم المجتمع	65
رابعاً: إفراغ القواعد القانونية في شكل مواد مرقمة	66
الفقرة الثالثة: اعتبار القانون معرفة	67
الفقرة الرابعة: اعتبار القانون ثقافة	69

الفرع الثاني: الميل إلى تكييف القانون ضمن نطاق العلوم الاجتماعية 70
الفقرة الأولى: علاقة القانون بباقي العلوم الاجتماعية 71
أولاً: علاقة القانون بالعلوم السياسية 72
ثانياً: علاقة القانون بعلم الاجتماع 73
ثالثاً: علاقة القانون بالاقتصاد 75
رابعاً: علاقة القانون بعلم الإدارة 79
خامساً: علاقة القانون بعلم النفس 81
الفقرة الثانية: حاجة القانون لعلوم الطبيعة والحياة والأنثروبولوجيا والطب 83
أولاً: حاجة القانون إلى علوم الطبيعة 83
ثانياً: حاجة القانون إلى علوم الحياة والبيولوجيا 83
ثالثاً: حاجة القانون إلى علوم الأنثروبولوجيا 83
رابعاً: حاجة القانون إلى العلوم الطبية 84
الفصل الثاني: خصائص وحدود قواعد القانون 85
المبحث الأول: خصائص القاعدة القانونية 85
المطلب الأول: خصائص القاعدة القانونية في الفقه التقليدي 86
الفرع الأول: القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي 86
الفقرة الأولى: المقصود بالسلوك 87
الفقرة الثانية: المقصود بالصفة الاجتماعية للسلوك 88
الفقرة الثالثة: تحليل دور القانون في ضبط وتنظيم السلوك الاجتماعي 89
الفقرة الرابعة: إضفاء صفة التكليف على السلوك الاجتماعي المقنن 90
الفرع الثاني: القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة 91
الفقرة الأولى: القاعدة القانونية قاعدة عامة 91
الفقرة الثانية: القاعدة القانونية قاعدة مجردة 93
الفرع الثالث: القاعدة القانونية قاعدة ملزمة ومقترنة بجزاء 94
الفقرة الأولى: مدى ضرورة وجود جزاء في القاعدة القانونية 95

الفقرة الثانية: خصائص الجزاء 96
الفقرة الثالثة: شروط تحقق الجزاء 97
الفقرة الرابعة: أنواع الجزاء 98
الفرع الرابع: القاعدة القانونية ذات مصدر خارجي 103
المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية في الفقه الحديث 104
الفرع الأول: الخاصية التقنية 105
الفرع الثاني: الخاصية القضائية للقاعدة القانونية 107
المبحث الثاني: حدود القاعدة القانونية 108
المطلب الأول: الحدود المرنة بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية 109
أولاً: من حيث المفهوم 110
ثانياً: من حيث المصدر 111
ثالثاً: من حيث النوع 111
رابعاً: من حيث الصياغة 111
خامساً: من حيث الجزاء والقهر 112
المطلب الثاني: الحدود المتغيرة بين القواعد الدينية والقواعد القانونية 113
الفرع الأول: مرحلة المزج بين القواعد الدينية والقواعد القانونية 113
الفرع الثاني: مرحلة الفصل بين القواعد الدينية والقواعد القانونية 114
الفصل الثالث: التطور التاريخي للقانون 117
المبحث الأول: التطور التاريخي للقانون في الأنظمة المقارنة 118
المطلب الأول: مرحلة الأنظمة القانونية القديمة 118
المطلب الثاني: مرحلة الأنظمة القانونية في العصور الوسطى 119
الفرع الأول: النظام القانوني المستمد من الشريعة الإسلامية 119
الفرع الثاني: النظام القانوني المستمد من القانون الكنسي 120
المطلب الثالث: الأنظمة القانونية المعاصرة 122
المبحث الثاني: تطور فكرة القانون في الجزائر 123

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور القانون في الجزائر 124
الفرع الأول: فكرة القانون في الجزائر في ظل العصر القديم 124
الفرع الثاني: فكرة القانون في الجزائر في ظل العصر الوسيط 129
الفرع الثالث: فكرة القانون في الجزائر في ظل العصر الحديث 131
أولاً: القانون في العهد التركي 132
ثانياً: فرنسة القانون في الجزائر 134
ثالثاً: القانون في عهد الجزائر المستقلة 137
المطلب الثاني: الدولة الجزائرية ورحلة البحث عن دولة القانون 145
الفرع الأول: انقلاب الدولة على القانون 146
الفقرة الأولى: مدى وجود انقلاب للدولة على القانون في الجزائر 146
الفقرة الثانية: مراحل انقلاب الدولة على القانون 155
أولاً: المرحلة الانتقالية لانقلاب الدولة على القانون 156
ثانياً: المرحلة الثانية دسترة نظام الحكم 171
الفقرة الثانية: مرحلة انقلاب القانون على الدولة 175
أولاً: إستخدام القانون كأداة لإزالة التراث القانوني للرئيس الراحل 177
ثانياً: إستخدام القانون كمهدئ اجتماعي 180
ثالثاً: مرحلة الاستخدام الانتهازي للقانون كأداة لتغيير نظام الحكم 183
رابعاً: مرحلة التضحية بالقانون في سبيل الحفاظ على الدولة أم في سبيل الحفاظ على نظام الحكم 188
الفصل الرابع: المرجعيات الإيديولوجية للفكر القانوني 200
المبحث الأول: الإيديولوجيات الوضعية وتأثيرها على الفكر القانوني 200
المطلب الأول: الإيديولوجية الليبرالية وتأثيرها على الفكر القانوني 200
أولاً: مبدأ دولة القانون 202
ثانياً: تكريس النظام الديمقراطي لإنشاء الدولة 202
ثالثاً: تكريس مبدأ حرية التجارة والصناعة 202

رابعاً: تكريس مبدأ الفصل بين السلطات 203
خامساً: تكريس مبدأ إزدواجية القانون 204
سادساً: تكريس مبدأ إزدواجية القضاء 204
المطلب الثاني: الإيديولوجية الماركسية وتأثيرها على الفكر القانوني 204
أولاً: سيادة دولة العمال 206
ثانياً: إنكار مبدأ حرية الصناعة والتجارة 207
ثالثاً: إنكار مبدأ الفصل بين السلطات 207
رابعاً: إنكار مبدأ إزدواجية القانون 208
خامساً: إنكار مبدأ إزدواجية القانون 208
المبحث الثاني: الإيديولوجيات الدينية وتأثيرها على الفكر القانوني 209
الباب الثاني: المدخل العملي لنظرية القانون 211
الفصل الأول: أقسام القانون 213
المبحث الأول: مبررات تقسيم القانون 213
المطلب الأول: المبررات التاريخية 214
المطلب الثاني: المبررات الواقعية 215
أولاً: مراعاة طبيعة الأشخاص المخاطبين بالقانون 215
ثانياً: مراعاة طبيعة القواعد القانونية 216
ثالثاً: مراعاة الطابع السيادي للدولة والمؤسسات المتفرعة عنها 216
المبحث الثاني: مدى ضرورة تقسيم القانون 217
المطلب الأول: من جانب محدودية تطبيقها في القانون المقارن 217
أولاً: النظم القانونية الأنغلوسكسونية 217
ثانياً: النظم القانونية الاشتراكية 218
ثالثاً: النظم القانونية الثيوقراطية أو الدينية 218
المطلب الثاني: من جانب تأسيسها على أسانيد قابلة لإثبات العكس 218
أولاً: من حيث السند الأول المتعلق بالمعيار العضوي 218

ثانياً: من حيث السند الثاني المتعلق بالمعيار المادي 219
ثالثاً: من حيث السند الثالث المتعلق بالمعيار الغائي 219
المبحث الثالث: الفروع التقليدية للقانون 219
المطلب الأول: فروع القانون الخاص 219
الفرع الأول: القانون المدني 223
الفرع الثاني: القانون التجاري 233
الفرع الثالث: القانون الدولي الخاص 242
الفرع الرابع: قانون الإجراءات المدنية 245
أولاً: قواعد التنظيم القضائي 248
ثانياً: قواعد الاختصاص القضائي 248
ثالثاً: قواعد الإجراءات 248
رابعاً: قواعد التنفيذ الجبري 248
الفرع الخامس: قانون العمل 249
الفرع السادس: قانون الأسرة 253
لمطلب الثاني: فروع القانون العام 255
لفرع الأول: القانون الدولي العام 255
الفرع الثاني: القانون الدستوري 257
أولاً: نظرية الدولة 259
ثانياً: نظرية الدستور 260
ثالثاً: تحليل طبيعة قواعد القانون الدستوري 261
رابعاً: تحليل هوية القانون الدستوري 261
الفرع الثالث: القانون الإداري 262
أولاً: موقف المشرع الجزائري من القانون الإداري 265
ثانياً: علاقة القانون الإداري بباقي فروع القانون 267
الفرع الرابع: القانون الجزائي 269

الفرع الخامس: قانون الإجراءات الجزائية 274
أولاً: طبيعة قانون الإجراءات الجزائية 275
ثانياً: أهمية قانون الإجراءات الجزائية 276
ثالثاً: خصائص قانون الإجراءات الجزائية 276
رابعاً: مبادئ قانون الإجراءات الجزائية 277
خامساً: النظم الإجرائية في قانون الإجراءات الجزائية 277
سادساً: تحريك الدعوى العمومية وسيرها 277
الفرع السادس: القانون المالي 278
أولاً: من حيث خصائص الميزانية 279
ثانياً: من حيث موارد الميزانية 281
ثالثاً: من حيث نفقات الميزانية 282
المبحث الرابع: تجاوز عتبة التقسيم التقليدي للقانون إلى عتبة التقسيم التقني للقانون 283
المطلب الأول: فروع القسم التقني للقانون 284
الفرع الأول: قانون التهيئة العمرانية 284
الفرع الثاني: قانون التعمير 286
أولاً: مواضيع نظرية 286
ثانياً: أدوات التحكم في التهيئة العمرانية 287
الفرع الثالث: قانون الصحة 289
الفرع الرابع: قانون النقل 293
الفرع الخامس: القانون البحري 295
الفرع السادس: القانون الجوي 297
الفرع السابع: قانون المرور 300
الفرع الثامن: القانون المصرفي 302
الفرع التاسع: قانون التأمين 305

الفرع العاشر: قانون البيئة 308
الفرع الحادي عشر: القانون الجبائي 311
أولاً: مبادئ القانون الجبائي 312
ثانياً: مضمون القانون الجبائي 313
ثالثاً: قانون الإجراءات الجبائية 314
الفرع الثاني عشر: القانون الجمركي 316
أولاً: تطور القانون الجمركي 316
ثانياً: مصدر القانون الجمركي 316
ثالثاً: أحكام القانون الجمركي 316
رابعاً: تنظيم إدارة الجمارك 317
خامساً: تنظيم إجراءات الجمركة 317
سادساً: القواعد المتعلقة بالنظم الجمركية 318
سابعاً: الأحكام الجزائية للقانون الجمركي 318
الفرع الثالث عشر: قانون الاستثمار 318
أولاً: مبادئ قانون الاستثمار 318
ثانياً: ضمانات الاستثمار 319
ثالثاً: حماية الاستثمار 319
الفرع الرابع عشر: قانون الأعمال 320
الفرع الخامس عشر: قانون حماية المستهلك 321
الفرع السادس عشر: قانون التقييس 323
أولاً: من حيث المقاييس القانونية 323
ثانياً: من حيث المواصفات التنظيمية 324
الفرع السابع عشر: قانون المنافسة 325
الفرع الثامن عشر: قانون الملكية الفكرية 326

الفصل الثاني: تقسيمات القواعد القانونية 328
المبحث الأول: تحليل فرضيات الفصل بين القواعد القانونية 329
المطلب الأول: المعيار الشكلي للفصل بين القواعد القانونية (التمييز بين القواعد المكتوبة والقواعد غير المكتوبة) 329
الفرع الأول: القواعد القانونية المكتوبة 330
الفرع الثاني: القواعد القانونية غير المكتوبة 330
الفرع الثالث: موقف المشرع الجزائري من المعيار الشكلي 331
المطلب الثاني: المعيار الموضوعي للفصل بين القواعد القانونية (التمييز بين القواعد الإجرائية والقواعد الموضوعية) 333
الفرع الأول: القواعد الإجرائية 333
الفرع الثاني: القواعد الموضوعية 334
المطلب الثالث: المعيار العملي للفصل بين القواعد القانونية (التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة) 335
الفرع الأول: القواعد الآمرة 335
الفرع الثاني: القواعد المكملة 336
الفرع الثالث: التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة 337
الفقرة الأولى: بالنسبة للمعيار الشكلي 337
الفقرة الثانية: بالنسبة للمعيار الموضوعي 338
الفرع الرابع: موقف المشرع الجزائري من التفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة 339
المبحث الثاني: مدى ضرورة الفصل بين القواعد القانونية 344
المطلب الأول: ضرورة الفصل بين القواعد القانونية 344
الفرع الأول: بشأن الفصل بين القواعد المكتوبة والقواعد غير المكتوبة 344
الفقرة الأولى: الاعتبار الشكلي والمنهجي 344
الفقرة الثانية: الاعتبار القانوني البحت 345

الفرع الثاني: بشأن التفرقة بين القواعد الإجرائية والقواعد الموضوعية 345
الفقرة الأولى: الاعتبار القانوني 345
الفقرة الثانية: الاعتبار العملي 345
الفرع الثالث: التفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة 345
المطلب الثاني: الرجوع إلى وحدة القاعدة القانونية 347
الفرع الأول: الحكمة من تبني وحدة القواعد القانونية 348
الفرع الثاني: إضفاء رداء التقنية على فكرة وحدة القواعد التقنية 349
الفقرة الأولى: تراجع مجالات تطبيق القوانين الكلاسيكية كالقانون المدني أو القانون التجاري 351
أولاً: بشأن نظرية العقد 351
ثانياً: بشأن تقنية قانون الشركات 355
الفقرة الثانية: تقنية القانون الدستوري 357
أولاً: المقصود بالحكومة الإلكترونية 357
ثانياً: مظاهر الحكومة الإلكترونية 358
ثالثاً: الحماية الإلكترونية لأسرار الدولة 360
رابعاً: شفافية ونزاهة أعمال الدولة 361
الفقرة الثالثة: تقنية قانون العقوبات 362
الفصل الثالث: مصادر القانون 364
المبحث الأول: المصادر المادية للقانون 365
المطلب الأول: مكونات المصادر المادية 366
الفرع الأول: البنية الفوقية 366
الفقرة الأولى: نظم إقطاعية أو ملكية أو ثيوقراطية 366
الفقرة الثانية: نظم رأسمالية ليبرالية 366
الفقرة الثالثة: نظم اشتراكية 367
الفرع الثاني: البنية التحتية 367

الفقرة الأولى: القواعد الطبيعية 368
الفقرة الثانية: القواعد الدينية 368
الفقرة الثالثة: القواعد التاريخية 368
الفقرة الرابعة: القواعد الاجتماعية 368
الفقرة الخامسة: القواعد الفلسفية والثقافية 369
الفقرة السادسة: القواعد التقنية أو التكنولوجية 369
الفقرة السابعة: القواعد السياسية 369
المطلب الثاني: معايير المصادر المادية 370
الفرع الأول: معيار المصلحة 370
الفرع الثاني: معيار السلطة العامة 370
المبحث الثاني: المصادر التعبيرية للقانون 371
المطلب الأول: المصادر الرسمية 371
الفرع الأول: التشريع 372
الفقرة الأولى: مفهوم التشريع 373
الفقرة الثانية: أهمية التشريع 376
الفقرة الثالثة: تقدير التشريع 378
أولاً: مزايا التشريع 378
ثانياً: عيوب التشريع 378
الفقرة الرابعة: صور التشريع 379
أولاً: التشريع الأساسي 380
ثانياً: الاتفاقيات الدولية 381
ثالثاً: الأوامر الرئاسية 382
رابعاً: التشريعات العضوية أو القوانين العضوية 388
خامساً: التشريعات العادية 392
سادساً: المراسيم التشريعية 394

سابعاً: النصوص التنظيمية 396
الفقرة الخامسة: الهيئات المخولة بسن التشريع 403
أولاً: المجلس الشعبي الوطني 404
ثانياً: مجلس الأمة 407
الفقرة السادسة: صيرورة العمل التشريعي 410
أولاً: الجوانب الإجرائية لصيرورة العمل التشريعي 413
ثانياً: الجوانب الشكلية للنصوص التشريعية والتنظيمية 427
الفقرة السابعة: إخطار المجلس الدستوري 430
أولاً: الإخطار قبل دخول النص حيز التنفيذ 431
ثانياً: الإخطار بعد دخول النص حيز التنفيذ 433
الفقرة الثامنة: تقنيات التشريع 434
أولاً: تقنيات تتعلق بالتبويب 434
ثانياً: تقنيات تتعلق بالترقيم 436
ثالثاً: تقنيات تتعلق بالصياغة اللغوية للنص التشريعي 437
لفقرة التاسعة: تقنيات تتعلق بطرق صياغة النص التشريعي 441
لفرع الثاني: الشريعة الإسلامية 443
لفقرة الأولى: تعريف الشريعة الإسلامية 443
لفقرة الثانية: خصائص الشريعة الإسلامية 445
لفقرة الثالثة: مصادر الشريعة الإسلامية 446
أولاً: المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية 446
ثانياً: المصادر التبعية 452
الفقرة الرابعة: سلطة القاضي الجزائري في تطبيق الشريعة الإسلامية 463
أولاً: تركيز القاضي الجزائري على المحاكمات دون المتشابهات 464
ثانياً: استثمار القاضي للشريعة لخدمة التشريع 466
الفرع الثالث: العرف 467

الفقرة الأولى: استبعاد العادة والأخذ بالعرف 472
أولاً: من حيث الأركان 473
ثانياً: من حيث الآثار 473
الفقرة الثانية: مراقبة القاضي لأركان العرف 474
أولاً: الركن المادي 474
ثانياً: الركن المعنوي للعرف 476
الفقرة الثالثة: مراقبة القاضي لتطابق العرف مع التشريع 477
أولاً: بالنسبة للفرضية الأولى: مخالفة العرف لقاعدة آمرة في التشريع 478
ثانياً: بالنسبة للفرضية الثانية: مخالفة العرف لقاعدة مكملة في التشريع 478
الفقرة الرابعة: أهمية العرف بالنسبة للقاضي والمتقاضي 480
أولاً: مزايا العرف أو القاعدة العرفية 481
ثانياً: عيوب العرف أو القاعدة العرفية 482
الفرع الرابع: مبادئ القانون الطبيعي العدالة 483
الفقرة الأولى: القانون الطبيعي 484
أولاً: عرض المقاربة التاريخية للقانون الطبيعي 485
ثانياً: المقاربة اللاهوتية والدينية للقانون الطبيعي 490
ثالثاً: المقاربة الفقهية للقانون الطبيعي 492
رابعاً: المقاربة الأممية للقانون الطبيعي 498
خامساً: موقف القاضي الجزائري من مقاربات القانون الطبيعي 503
الفقرة الثانية: قواعد العدالة 509
أولاً: المقصود بقواعد العدالة 511
ثانياً: موقف القاضي الجزائري من مقاربات قواعد العدالة 513
المطلب الثاني: المصادر الاحتياطية أو التفسيرية للقانون 514
الفرع الأول: القضاء 515
الفقرة الأولى: لمحة مختصرة عن النظام القضائي الجزائري 515

أولاً: المرحلة الأولى: مرحلة القضاء في ظل النظام الاشتراكي 515
ثانياً: المرحلة الثانية: مرحلة القضاء في ظل النظام الرأسمالي 519
الفقرة الثانية: الاجتهاد القضائي 524
الفقرة الثالثة: تصويب أطروحات اعتبار القضاء كمصدر للقانون 537
أولاً: بالنسبة للشروط الشكلية 538
ثانياً: بالنسبة للشروط الموضوعية 539
الفرع الثاني: الفقه 539
الفقرة الأولى: حجية الفقه كمصدر للقانون 542
أولاً: مرحلة اعتبار الفقه مصدر رسمي للقانون 542
ثانياً: مرحلة اعتبار الفقه مصدر احتياطي للقانون 545
ثالثاً: النتائج المترتبة على اعتبار الفقه كمصدر للقانون 546
الفصل الرابع: نطاق تطبيق القانون 552
المبحث الأول: نطاق تطبيق القانون من حيث الأشخاص 553
المطلب الأول: تعريف الأشخاص الخاضعين للقانون 553
المطلب الثاني: شروط صحة تطبيق القانون على الأشخاص 558
المطلب الثالث: مبادئ تطبيق القانون من حيث الأشخاص 560
الفرع الأول: المبادئ العامة لتطبيق القانون من حيث الأشخاص 560
الفقرة الأولى: مبدأ افتراض العلم بالقانون 561
الفقرة الثانية: مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون 565
أولاً: تعريف مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون 568
ثانياً: الأسس القانونية والواقعية لمبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون 569
ثالثاً: شروط تطبيق مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون 571
رابعاً: نطاق تطبيق مبدأ لا عذر بجهل القانون 575
الفقرة الثالثة: مبدأ الإذعان لسلطان القانون 578
أولاً: المقصود بمبدأ الإذعان لسلطان القانون 578

ثانياً: مضمون مبدأ الإذعان لسلطان القانون 580
ثالثاً: آثار مبدأ الإذعان لسلطان القانون 582
الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على نطاق تطبيق القانون من حيث الأشخاص .. 583
الفقرة الأولى: الاستثناءات المتصلة بالأشخاص 583
أولاً: الحصانة البرلمانية 583
ثانياً: الحصانة الدبلوماسية 584
الفقرة الثانية: الاستثناءات المتصلة بالعلم أو بالجهل بالقانون 586
أولاً: القوة القاهرة 586
ثانياً: الغلط في القانون 588
ثالثاً: جهل الأجنبي بالقانون الجزائي للدولة المضيفة 590
رابعاً: جهل المواطن بتشريع مدني له شق جزائي 590
المبحث الثاني: نطاق تطبيق القانون من حيث المكان 591
المطلب الأول: مبدأ إقليمية القوانين 592
الفرع الأول: تعريف مبدأ إقليمية القوانين 592
الفقرة الأولى: تعريف الإقليم 595
أولاً: من حيث الإقليم البري 595
ثانياً: من حيث الإقليم المائي 596
ثالثاً: من حيث الإقليم الجوي 597
الفقرة الثانية: ارتباط الإقليم بمبدأ السيادة والقانون 598
الفقرة الثالثة: ارتباط الإقليم بالأشخاص المقيمين عليه 599
الفرع الثاني: أسس مبدأ الإقليمية 601
الفقرة الأولى: الأسس القانونية لمبدأ الإقليمية 601
أولاً: الدستور 601
ثانياً: القانون المدني 602
ثالثاً: قانون العقوبات 603

رابعاً: القانون التجاري 603
الفقرة الثانية: الأسس العملية لمبدأ إقليمية القوانين 603
الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على مبدأ إقليمية القوانين 605
الفقرة الأولى: في القانون المدني 605
الفقرة الثانية: في القانون التجاري 605
الفقرة الثالثة: في قانون العقوبات 605
أولاً: استثناءات قانونية 606
ثانياً: استثناءات اتفاقية 606
الفقرة الرابعة: في القانون الجبائي 606
الفقرة الخامسة: في القانون الجمركي 606
الفقرة السادسة: في القانون الدبلوماسي 607
الفرع الرابع: النتائج المترتبة عن تطبيق إقليمية القوانين 607
المطلب الثاني: مبدأ شخصية القوانين 608
الفرع الأول: تعريف مبدأ شخصية القوانين 609
الفرع الثاني: أسس تطبيق مبدأ شخصية القوانين 614
الفقرة الأولى: الأسس القانونية لتطبيق مبدأ شخصية القوانين 615
أولاً: أسس قانونية نابعة من الدستور 615
ثانياً: أسس قانونية نابعة من القانون المدني 615
ثالثاً: أسس نابعة من القانون الجزائي 616
الفقرة الثانية: الأسس العملية لتطبيق مبدأ شخصية القوانين 617
أولاً: متطلبات قواعد العدالة والمثل العليا للقانون 618
ثانياً: متطلبات تسوية مشكل تنازع القوانين من حيث المكان 618
الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على تطبيق مبدأ شخصية القوانين 619
أولاً: التطبيق الحصري للقانون الجزائري على الحقوق العينية 619
ثانياً: في القانون الجزائي 623

الفرع الرابع: نتائج تطبيق مبدأ شخصية القوانين 624
المطلب الثالث: الاستنتاجات العامة لنطاق تطبيق القانون من حيث المكان 625
الفرع الأول: بالنسبة للأصل العام 625
الفرع الثاني: بالنسبة للاستثناء 626
المبحث الثالث: نطاق تطبيق التشريع من حيث الزمان 630
المطلب الأول: المقصود بنطاق تطبيق التشريع من حيث الزمان 630
المطلب الثاني: مبادئ تطبيق التشريع من حيث الزمان 631
الفرع الأول: مبدأ الأثر المباشر أو الفوري لتطبيق التشريع 631
الفقرة الأولى: تعريف مبدأ الأثر المباشر أو الفوري لتطبيق التشريع 632
أولاً: المقاربة التشريعية لمبدأ الثر المباشر أو الفوري لتطبيق التشريع 632
ثانياً: المقاربة القضائية لمبدأ الأثر المباشر أو الفوري لتطبيق التشريع 635
ثالثاً: المقاربة الفقهية لمبدأ الأثر المباشر أو الفوري لتطبيق القانون 638
الفقرة الثانية: مراحل سريان مبدأ التطبيق الفوري أو المباشر للتشريع 645
أولاً: مرحلة بداية سريان مبدأ التطبيق الفوري أو المباشر للتشريع 646
ثانياً: مرحلة نهاية مبدأ الأثر الفوري أو المباشر لتطبيق التشريع 650
الفقرة الثالثة: الاستثناءات الواردة على تطبيق القانون بأثر فوري ومباشر..... 690
أولاً: الأهلية 690
ثانياً: أحكام التقادم 691
ثالثاً: طرق الإثبات 695
الفرع الثاني: مبدأ عدم رجعية التشريعات 698
الفقرة الأولى: تتبع الرحلة التاريخية لتطور مبدأ عدم رجعية التشريعات 699
أولاً: من حيث المبررات المشتقة من القانون الطبيعي 700
ثانياً: من حيث المبررات المشتقة من قواعد العدالة 700
الفقرة الثانية: مقاربات عدم رجعية التشريعات 701
أولاً: مقاربة تشريعية لمبدأ عدم رجعية التشريعات 701

ثانياً: المقاربة القضائية لمبدأ عدم رجعية التشريعات 704
ثالثاً: المقاربة الفقهية لمبدأ عدم رجعية التشريعات 706
الفقرة الثالثة: الاستثناءات الواردة على مبدأ رجعية التشريعات 714
أولاً: التشريعات الجزائية الأصلح للمتهم 714
ثانياً: وجود نص صريح يقضي بتطبيق القانون بأثر رجعي 715
ثالثاً: تكريس رجعية القانون على أساس قواعد النظام العام والآداب العامة 716
رابعاً: تطبيق التشريعات التفسيرية بأثر رجعي 717
الفصل الخامس: تفسير القاعدة القانونية 718
المبحث الأول: مقاربات تفسير القاعدة القانونية 719
المطلب الأول: المقاربة التشريعية للتفسير 719
المطلب الثاني: المقاربة القضائية للتفسير 721
المطلب الثالث: المقاربة الفقهية للتفسير 726
الفرع الأول: المذهب الشكلي لتفسير القانون 726
الفقرة الأولى: بالنسبة إلى أطروحة أوستن 727
الفقرة الثانية: أطروحة الشراح على المتون 727
أولاً: مبدأ تقديس التشريع 728
ثانياً: مبدأ اعتبار التشريع المصدر الوحيد للقانون 728
ثالثاً: مبدأ اعتبار إرادة المشرع المصدر الوحيد للتفسير 729
الفقرة الثالثة: أطروحة هيجل 730
الفقرة الرابعة: أطروحة كلسن 731
الفرع الثاني: المذهب الموضوعي لتفسير القانون 732
الفقرة الأولى: الأطروحة المثالية لتفسير القانون 732
أولاً: فكرة القانون الطبيعي الخالد 733
الفقرة الثانية: الأطروحة الواقعية 738
أولاً: المذهب التاريخي 739

ثانياً: مذهب التضامن الاجتماعي 742
الفرع الثالث: المذهب المختلط 743
الفقرة الأولى: عنصر العلم 744
الفقرة الثانية: عنصر صياغة القاعدة القانونية 746
أولاً: بالنسبة للصياغة الجامدة 746
ثانياً: بالنسبة للصياغة المرنة 746
الفرع الرابع: مذهب النزعة التقنية للقانون 750
الفقرة الأولى: تأثير التقننة على تعريف القانون 752
أولاً: المعنى اللغوي 752
ثانياً: المعنى الاصطلاحي للنزعة التقنية للقانون 753
الفقرة الثانية: تأثير التقننة على خصائص القاعدة القانونية 754
أولاً: خاصية التطوير 754
ثانياً: الخاصية البرغماتية 755
ثالثاً: الخاصية الإختبارية 755
رابعاً: الخاصية الاجتماعية 756
الفقرة الثالثة: تأثير التقننة على مصادر القانون 761
أولاً: اعتبار التقنية المصدر المادي للقانون 762
ثانياً: تغذية التقنية للمصدر الشكلي للقانون 772
ثالثاً: إحلال الخبراء محل الفقهاء لتفسير القانون 774
الفقرة الرابعة: تأثير التقننة على مبادئ القانون 775
أولاً: عصرنة المبادئ التقليدية للقانون 775
ثانياً: استحداث مبادئ جديدة للقانون 776
الفقرة الخامسة: تأثير التقنية على تقسيمات القواعد القانونية 782
الفقرة السادسة: تأثير التقننة على تقنين القانون 783
أولاً: تصور القانون 783

ثانياً: التقنين 787
الفقرة السابعة: موقف المشرع الجزائري من الأطروحات الفقهية لتفسير القانون ... 789
المبحث الثاني: فرضيات اللجوء إلى التفسير 792
المطلب الأول: فرضية وجود خطأ في النص التشريعي 792
الفرع الأول: الخطأ المادي 792
الفرع الثاني: الخطأ القانوني 793
المطلب الثاني: فرضية وجود الغموض في النص 794
الفرع الأول: النص الخفي 794
الفرع الثاني: النص المشكل 795
الفرع الثالث: النص المجمل 796
المطلب الثالث: فرضية التعارض أو التناقض 797
المطلب الرابع: فرضية النقص في النص التشريعي 798
المبحث الثالث: أدوات التفسير 799
المطلب الأول: الأدوات العقلية للتفسير 799
الفرع الأول: الاستنتاج بمفهوم الموافقة 800
أولاً: القياس العادي 800
ثانياً: القياس من باب أولى 801
ثالثاً: الاستنتاج بمفهوم المخالفة 802
المطلب الثاني: الأدوات النقلية للتفسير 802
الفرع الأول: الأعمال التحضيرية للنص التشريعي 803
الفرع الثاني: الوثائق التاريخية للنص التشريعي 803
الفرع الثالث: الاستعانة بالنص الفرنسي لتفسير النص التشريعي 804
الفرع الرابع: التدبر في حكمة التشريع 805
الخاتمة 807
قائمة المراجع 809

فهرس الأشكال والجداول

العناوين	الصفحة
الشكل رقم 01: هرم التجار والحرفيين	235
الشكل رقم 02: نسبة المواد التي تحيل للعرف	332
الشكل رقم 03: نسبة القواعد المكملة في القانون المدني	339
الشكل رقم 04: هرم التشريع	380
الشكل رقم 05: تقنيات تبويب النص التشريعي	435
الشكل رقم 06: ترقيم التشريع	437
الشكل رقم 07: المصادر الأصلية للتشريع	447
الشكل رقم 08: أقسام الحكم الشرعي	449
الشكل رقم 09: أقسام السنة النبوية	450
الشكل رقم 10: طرق نقل السنة النبوية	451
الشكل رقم 11: أنواع الإجماع	452
الشكل رقم 12: أقسام المصادر التبعية	453
الشكل رقم 13: أركان القياس	454
الشكل رقم 14: أنواع القياس	455
الشكل رقم 15: أنواع الاستحسان	457
الشكل رقم 16: أنواع المصالح	458
الشكل رقم 17: الاستصحاب	460
الشكل رقم 18: أقسام السلطة في دستور 1976	516
الشكل رقم 19: تقسيمات الجهاز القضائي	517
الشكل رقم 20: الجهاز القضائي	518
الشكل رقم 21: السلطات الدستورية	520

الشكل رقم 22: التنظيم الجديد للجهاز القضائي 522
الشكل رقم 23: القضاء الإداري 523
الشكل رقم 24: علاقة الاحتواء بين مبدأ الإقليمية ومبدأ شخصية القوانين 627
الشكل رقم 25: توزيع الاختصاص بين المبدأين 628
الشكل رقم 26: سريان التشريع من حيث الزمان 634
الشكل رقم 27: تنازع القوانين من حيث الأهلية 691
الشكل رقم 28: تنازع القوانين من حيث التقادم 692
الشكل رقم 29: تنازع القوانين من حيث التقادم 693
الشكل رقم 30: تنازع القوانين من حيث آجال التقادم 694
الشكل رقم 31: تنازع القوانين من حيث طرق الإثبات 696
الشكل رقم 32: هرم كلسن لتدرج القوانين 731
الشكل رقم 33: تفاعلات القانون مع البيئة التقنية 778
الشكل رقم 34: المهارة التشريعية 780
الشكل رقم 35: عينة إحصائية لتعريف القانون 807

هذا الكتاب

يتعرض هذا الكتاب بالشرح والتحليل للنقاط التالية :

1 - تعريف القانون لغة وإصلاحا وتطوره التاريخي .

2 - خصائص القاعدة القانونية.

3 - حدود القاعدة القانونية.

4 - أقسام القانون.

5 - تقسيمات القاعدة القانونية.

6 - مصادر القانون.

7 - نطاق تطبيق القانون.

8 - تفسير القواعد القانونية.

9 - ملحق 100 سؤال وإجابة نموذجية.

دار الخلدونية

دار الخلدونية

05 شارع مسعودي محمد - القبة القديمة - الجزائر

ه/ف : 021.68.86.48 ه : 021.68.86.49

email : khaldou99_ed@yahoo.fr

ISBN :978 - 9961 - 52 -250 - 9

9789961522509